مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: آثار الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان سياسياً واقتصادياً
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، محمد معن ديوب، نور حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5298
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The effects of the international conflict on oil in southern Sudan politically and economically

Dr. Loway Sayyoh•
Dr. Mohammad Maen Dayop•
Nour hasan•

(Received 25 / 3 / 2019. Accepted 14 / 7 / 2019)

□ ABSTRACT □

South Sudan occupies an important place in international strategic thinking due to the discovery of oil in it, which is one of the most important natural resources that major countries are struggling to obtain. South Sudan is a battleground between the United States of America, which followed the policy of imposing economic sanctions. the military solution at times, and at other times was to improve its relationship with South Sudan to serve its interests without taking into account the negative effects of its positions on the region, China, which played a dynamic role in the conflict on southern Sudan through its political, economic, On Israel, which sought to deepen conflicts in them to serve their strategic interests, as well as the positions of the African axis countries varied from southern Sudan according to the objectives and interests that seek to achieve.

This led to the creation of a permanent political chaos in southern Sudan, leading to further political divisions, coalitions and attempts to overthrow the regime. Any attempt to build a unified political system in the region according to African and international standards, in addition to the deteriorating economic situation and impossibility Achieving consistency between economic, fiscal and monetary policies and the failure of the state to undertake development projects and improve the rate of growth to the required level. The State has also directed its support to the military sector as a result of the conflict.

Key words: the crisis- Ethnicity- National income- Gross domestic product- Inflation**.**

• **Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
• **Co- Supervisor**
• **Postgraduate student (Master) - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria.**

آثار الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان سياسياً واقتصادياً

د لؤي صيوح•

محمد معن ديوب•

نور حسن•

(تاريخ الإيداع 25 / 3 / 2019. قُبِل للنشر في 14 / 7 / 2019)

□ ملخّص □

يحتل جنوب السودان مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الدولي، ويعود ذلك إلى اكتشاف النفط فيه، والذي يعد من اهم الموارد الطبيعية التي تتصارع الدول الكبرى للحصول عليها، فنجد أن جنوب السودان يعد منطقة تصارع بين الولايات المتحدة الامريكية التي اتبعت سياسة فرض العقوبات الاقتصادية، واباحة استخدام الحل العسكري تارة، وتارة أخرى كانت تبادر لتحسين علاقتها مع جنوب السودان بما يخدم مصالحها دون مراعاة الاثار السلبية لمواقفها على المنطقة، والصين التي لعبت دوراً ديناميكياً في الصراع على جنوب السودان عن طريق علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، فضلاً عن إسرائيل التي سعت إلى تعميق الصراعات فيها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، كذلك تباينت مواقف دول المحور الافريقي من جنوب السودان بحسب أهدافها والمصالح التي تسعى لتحقيقها.

كل هذا أدى إلى خلق حالة من الفوضى الدائمة على الصعيد السياسي في جنوب السودان، مما أفضى إلى مزيد من الانقسامات السياسية، والتحالفات، ومحاولات الانقلاب، والقضاء على أي محاولة لبناء نظام سياسي موحد في المنطقة وفق المعايير الافريقية والدولية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي واستحالة تحقيق اتساق بين السياسات الاقتصادية المالية، والنقدية، وفشل الدولة في القيام بمشاريع تنموية وتحسين معدل النمو ليصل إلى المستوى المطلوب، بل قامت الدولة بتوجيه دعمها إلى القطاع العسكري نتيجة للصراع.

الكلمات المفتاحية: الأزمة– الاثنية– الدخل القومي– الناتج المحلي الإجمالي– التضخم.

• **استاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية.**

• **مشرف مشارك**

• **طالبة دراسات عليا (ماجستير) -قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد -جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.**

مقدمة:

يحتل جنوب السودان مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الدولي نظراً للعديد من العوامل التي يتمتع بها منها موقعه الجغرافي في القارة الافريقية، فهو المعبر الذي يربط بين عدة دول أفريقية، وكذلك فإن أهم هذه العوامل هو تمتعه بموارد اقتصادية متعددة (نفط، ثروات معدنية، موارد مائية، مساحات زراعية...) وخاصة النفط حيث أدى استكشاف واستغلال النفط في السودان إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي للاقتصاد في الآونة الأخيرة. وفقا للبنك الدولي (2008) السودان هو واحد من أحدث الدول المنتجة للنفط في العالم، وثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء بعد نيجيريا وأنغولا. ونتيجة لاستغلال النفط، تحول هيكل الاقتصاد السوداني من كونه يعتمد في الغالب على الزراعة والرعي إلى النفط.

هذه العوامل وغيرها ربطت مصالح الأطراف والقوى الخارجية بالمنطقة، مما جعلها تتعرض للضغوطات والصراعات الدولية والحروب التي جعلت منها نموذجاً للجهل والفقر والتخلف، وفي دراستنا لحالة جنوب السودان فهو مثل بقية دول القارة الأفريقية له تاريخ طويل مع الصراع سواء كان داخلي أم خارجي حيث أن استقلال السودان عام1956 لم يكن نهاية للصراع فيه، بل إن الصراع في السودان منذ استقلاله مر بمراحل متأرجحة بين التهدئة والتصعيد، وكذلك فإن انفصال جنوب السودان عن الشمال في 2011/7/9، والذي جاء تنفيذاً لاتفاقية نيفاشا التي تم إقرارها عام2005، كان بداية لمراحل من الصراعات والحروب الاهلية، والتنافس الدولي على نفط الدولة السودانية.

❖ مشكلة البحث

إن الصراعات تستمر وتتطور وتزداد تعقيداً في عالم العلاقات الدولية، وبما أن جنوب السودان يشكل عمقاً استراتيجياً حيوياً بالنسبة للدول الكبرى ودول المحور الافريقي والدول العربية المجاورة له نتيجة للنفط المكتشف فيه فنجد أن مشكلة البحث تكمن في الانعكاسات السلبية للصراع الدولي على النفط في جنوب السودان من النواحي السياسية والاقتصادية.

اهمية البحث واهدافه:

❖ أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان فيوضح هذا البحث الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول المختلفة بهدف السيطرة على النفط في المنطقة كذلك تكمن أهمية البحث في تحليل أثر الصراع بين الدول الكبرى على النفط في جنوب السودان من النواحي السياسية واقتصادية وبيان الحلول الممكنة للتخفيف من هذه الآثار وجعلها ي حدها الادنى.

❖ فرضيات البحث

1. إن تفاقم الصراع الدولي على جنوب السودان المرتبط بالمطالب المتنافسة فيما يتعلق بالحصول على حقول النفط والسيطرة عليها أثر سلباً على القرار السياسي في المنطقة.
2. أثر الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان سلباً على البيئة الداخلية فيما يتعلق بالحرب الاهلية.
3. أثر الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان سلباً على البيئة الداخلية فيه من الناحية الاقتصادية.

❖ **أهداف البحث**

يهدف البحث إلى:

1. تحديد الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول المختلفة بهدف السيطرة على النفط في المنطقة.
2. توضيح أثر الصراع الدولي على القرار السياسي في جنوب السودان.
3. توضيح أثر الصراع الدولي على اقتصاد جنوب السودان.
4. اقتراح الحلول التي من شأنها التخفيف من آثار هذا الصراع وجعلها في حدها الأدنى.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل أثر الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان من النواحي السياسية والاقتصادية.

تم الاعتماد على بيانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.

أولاً: الاستراتيجيات الدولية للسيطرة على النفط في جنوب السودان

الاستراتيجية البريطانية في جنوب السودان:

إن بداية الصراع في الجنوب تعود إلى الاستعمار البريطاني الذي بدأ يحكم السودان منذ عام 1899م[1]، الذي كانت طموحاته تتجلى ببناء امبراطورية افريقية تتألف من كينيا واوغندا وجنوب السودان[2] فتوجهت بريطانيا نحو جنوب السودان محاولة ضمه إلى باقي مستعمراتها لتحقيق هذا الهدف من جهة ولإحكام قبضتها على مصر من خلال السيطرة على منابع نهر النيل من جهة اخرى[3] واتبعت بريطانيا عدة وسائل لتحقيق أهدافها منها سعيها نحو إقامة منطقة عازلة أمام تدفق المد العربي من شمال القارة الافريقية بشكل عام وشمال السودان بشكل خاص الى الجنوب واتبعت بريطانيا سياسة فرق تسد بهدف تعزيز التفرقة وتعميق الخلافات في المنطقة فقامت باستثناء الجنوب من المجلس التشريعي (البرلمان) ومنعه من مناقشة أي أمر متعلق بالجنوب الفت عام1916م الفرقة الاستوائية من أبناء جنوب السودان تحت إدارة ضباط بريطانيين وقامت بإجلاء جنود الشمال من المنطقة وتم الحاقهم بالجيش المصري[4] كذلك قامت بريطانيا بتغييب اللغة العربية واستعمال اللغة الإنجليزية واللغات المحلية في التعليم وأصدرت قانوناً باستخدام اللغة الإنجليزية كما أنها ثم أصدرت عام1922م قانون المناطق المغلقة أو ما يعرف بقانون الجوازات والتصاريح[5] الذي حددت بمقتضاه مناطق في السودان يحرم على الأجانب والسودانيين دخولها أو الإقامة فيها دون تصريح رسمي من السلطات البريطانية، وشمل القانون مناطق متفرقة من السودان: دارفور وبحر الغزال ومنقلا والسوباط ومركز بيبور، وهي مناطق تقع في جنوب السودان بالإضافة إلى مناطق في كردفان وجبال النوبة وشمال السودان ومن مظاهر ذلك القانون حرمان السوداني الشمالي من إنشاء المدارس في الجنوب إذا سمح له بالإقامة فيها،

---

[1] عودة، إبراهيم(2014)، الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص38.

[2] عبد الرحمن، حمدي(2011)، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد183، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

[3] شافعي، بدر حسن(2009)، السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية، العدد175، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

[4] عودة، إبراهيم(2014)، الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص43.

[5] ايمان، حدادي(2015)، إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الافريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص19.

وإذا تزوج بامرأة جنوبية فلا يستطيع أخذ أطفاله عند عودته إلى شمال السودان، وفي عام 1922 م انحصر قانون المناطق المقفولة على جنوب السودان، وصدرت توجيهات واحكام في عام 1930 م، هدفها منع التجار الشماليين من الاستيطان في الجنوب ووقف المد الثقافي العربي في جنوب السودان، وقامت بتيسير دخول التجار اليونانيين إلى جنوب السودان.

كما قامت بريطانيا باستغلال حاجة مصر لها أيام الخديوي إسماعيل من اجل الحصول على التأييد البريطاني على استقلال مصر عن الدولة العثمانية فقامت بريطانيا بالضغط على الخديوي إسماعيل ليرسل حملة عسكرية إلى جنوب السودان بقيادة الضابط البريطاني صموئيل بيكر كنتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية فيها مما أدى إلى غرس بذور الحقد والكراهية في المنطقة فحاول الخديوي إسماعيل تصحيح الموقف بتكليف جوردون بدلاً من بيكر ولكن ذلك لم يغير شيئاً حيث سار جوردون على نفس مسار بيكر ضمن إطار تحقيق المصلحة البريطانية وأهدافها[6].

وبذلك نجد أن بريطانيا قد نجحت في تحقيق أهدافها في المنطقة حيث عمقت الشرخ بين الشماليين والجنوبيين وساهمت في استمرار الصراع في المنطقة مستغلة الإثنيات والتخلف وقلة الوعي وانخفاض المستوى التعليمي لتجعل ولاء الفرد في المنطقة يتجه لجماعته العرقية أو للاثنية وليس للوطن وتحول الهدف لدى الشعب الجنوبي من سودان مستقل موحد إلى تحقيق انفصال الجنوب عن الشمال السوداني.

الاستراتيجية الأمريكية في جنوب السودان

صبت أمريكا اهتمامها على جنوب السودان نتيجة لعدة عوامل أبرزها نجاح حكومة السودان باستخراج النفط المكتشف من قبل الشركات الصينية الماليزية الكندية وقيامها بالبدء بتصديره إلى الصين كذلك قدرة أمريكا على التوغل في الجنوب لوجود امريكيون من أصول افريقية الذين شكلوا منظمات تمكنت من ممارسة الضغط في المنطقة، فنجد أن العلاقات الامريكية السودانية قد مرت بحالات من المد والجزر لدرجة اتهام أمريكا بعدم اتخاذ استراتيجية واضحة لها في المنطقة.

كبداية إن محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك اثناء زيارته للسودان تعد الحدث الأول الذي استفادت منه أمريكا في عهد الرئيس كلينتون لتضع السودان على قائمة الدول الإرهابية في قائمة مجلس الامن1993م[7] وقامت بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان1997م فمنعت وصول التقنيات الحديثة اليها ومنعت السودان من تصدير الصمغ العربي الذي تعتمد عليه سوق النفط العالمية بنسبة70%[8] على اعتبار أن الحصار المفروض على السودان سيجبره على الرضوخ لشروط شركات النفط المستثمرة في المنطقة، اما الخطوة التالية فكانت بدعم المعارضة والحركات المسلحة في السودان.

ولكن خلال الفترة التي تفاقم فيها الصراع بين عمر البشير وحسن الترابي وتصعد الصراع في السودان حدث الهجوم الذي تعرضت له سفارات الولايات المتحدة الامريكية في كل من تنزانيا وكينيا وكذلك احداث 2001/9/11 ساهموا جميعاً في قيام الولايات المتحدة الامريكية بتغيير سياستها من سياسة تقوم على تعزيز الصراع في السودان إلى دعوتها

---

[6] **الشب، امير، (2012)، انفصال جنوب السودان الجذور والتداعيات والتطورات، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، ص 385-386.**

[7] **Sudan: Race and Religion in Civil War(2013), Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs http://berkleycenter.georgetown.edu/resources/classroom**

[8] **المجموعة الدولية، (2013)، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، السودان www.grcsudan.org/international-issues**

إلى التعاون مع السودان لحل الصراع فيها ومحاربة الإرهاب وذلك في مؤتمر 2001 الذي حضره سفراء الدول الأوروبية ولكن سرعان ما برزت الاطماع الامريكية في المنطقة عندما بدأ الافريكوم بنشاطاته العسكرية التي ترسخ النفوذ العسكري لأمريكا في المنطقة بما يخدم مصالحها كذلك فإن اتفاقية السلام في السودان 2005م والتي ساهمت أمريكا في عقدها بشكل كبير كانت تقوم على أساس التجزئة في السودان وتقاسم السلطة والثروة والموارد بما يعيد الصراعات في المنطقة بشكل أقوى حيث تم إنشاء حكومة في جنوب السودان على أساس الحدود المقامة بتاريخ1956/1/1م والتي تتضمن سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية تمارس السلطة والحكم في ولايات الجنوب والتي تعمل وفقاً لدستور جنوب السودان الذي تعده لجنة شاملة لصياغة دستور جنوب السودان بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الانتقالي تمارس هذه الحكومة سلطتها في الفترة الانتقالية بما يتوافق مع الحكومة القومية في السودان اما بالنسبة لاقتسام عائدات البترول فيتم تخصيص2% من عائدات النفط للولايات المنتجة له و50% لولايات جنوب السودان و48% لولايات الشمال [9]علما أن اغلب حقول النفط تتركز في جنوب السودان فما كان لهذه الاتفاقية الا ان عززت الصراع بين الطرفين على اقتسام السلطة والموارد والديون.

مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطات على الأمم المتحدة حتى أصدرت تلك الأخيرة قرار ينص باستبدال قوات الاتحاد الافريقي بقوات من الأمم المتحدة من جهة واباحة استخدام الحل العسكري في السودان من جهة أخرى وأيضا من ضمن الضغوطات التي مارستها أمريكا على السودان كان مطالبة أمريكا للمجتمع الدولي بمحاصرة إنتاج الذهب الذي يمثل 60% من صادرات السودان، ووضعه تحت بند الذهب المنتج في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حسب تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية، الذي يمنع الشركات العالمية من شراء الذهب أو المتاجرة به في المناطق المتأثرة بالنزاعات[10].

ولكن عادت أمريكا من جديد لتغير موقفها في عهد الرئيس باراك اوباما لتؤيد الحكومة السودانية نتيجة لعدة عوامل منها فشل أمريكا في الإطاحة بالنظام السوداني في عهد بوش الفشل الأمريكي في العراق وأفغانستان وتداعيات هذه الحروب التي حجمت الدور الأمريكي في الملفات الساخنة، كذلك تحقيق هدف الولايات المتحدة وهو انفصال جنوب السودان عن الشمال وتشكيله دولة مستقلة والتحدي الإيراني المتمثل بإمكانية تغيير البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط مما يهدد الامدادات النفطية لأمريكا خصوصاً بعد زيارة الرئيس الإيراني محمود نجاد للسودان وكذلك التحدي الصيني وتدخلها في جنوب السودان الغير مألوف كل هذا أدى الى دعم الولايات المتحدة لجنوب السودان تمثلت في انشاء البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية والتعليمية والصحية وتدريب رجال الامن.

ومع اندلاع الازمة في جنوب السودان من جديد بين الرئيس كير وماشار في كانون الاول2013م صرح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بضرورة فض هذا النزاع وبالتالي فإن استراتيجية أوباما خلال هذه المرحلة اكتفت بالدعوى إلى فض النزاع في جوبا تحت رعاية منظمة IGAD(منظمة التنمية لدول شرق افريقيا) قبل أن يتحول لحرب أهلية ويمتد لباقي ولايات الجنوب فهذا التلكؤ في التحرك نحو قضية الجنوب كان لخدمة الاستراتيجية الأمريكية ثم نتيجة للتحولات

[9] اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مرجع سابق، ص51.

[10] موسى، عبده، (2013)، العلاقات السودانية الامريكية على مفترق طرق، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، ص15.

الدولية تلك الفترة سارعت أمريكا لفض النزاع وفرض سلام مبدئي في شهر أيار عندما قام جون كيري بزيارته لأديس ابابا وحديثه عن فرض العقوبات على اطراف النزاع في جنوب السودان.

وبذلك نجد أن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مهما كانت وسائلها سواء باستخدام الدبلوماسية والدعوة إلى الحوار أو بالتدخل المباشر في المنطقة تحت شعار محاربة الإرهاب إنما تهدف لتحقيق المصالح الامريكية في المنطقة مستغلة الصراعات الناشبة فيها دون مراعاة الآثار السلبية لهذه الصراعات على جنوب السودان.

الاستراتيجية الصينية في جنوب السودان:

تعد الصين الشريك الاقتصادي المهيمن والمستثمر الأكثر أهمية في صناعة النفط في جنوب السودان حيث أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وجنوب السودان تعود الى 1999م قبل انفصاله عن السودان حيث اكتشفت الشركات الصينية وجود النفط في المنطقة وتم تصدير اول شحنة من النفط السوداني الى الصين.

لعبت الصين دوراً هاماً في ديناميكية الصراع والسلام في جنوب السودان على غير عادتها فالصين عادة ما تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولكنها قامت بتعزيز علاقاتها مع حكومة جنوب السودان وفقاً لمصالحها فسابقاً كانت الصين حليف للحكومة السودانية في صراعها ضد المتمردين ولكن مع ظهور بوادر الانفصال بدأت الصين بدعم جيش التحرير الشعبي وتعميق العلاقات معه وكان السبب الرئيسي هو ادراك الصين بأن غالبية النفط الموجود في السودان يقع في الجنوب وبالتالي فإن استثمار النفط في جنوب السودان سيخضع لسيطرة حكومة الجنوب فكان لابد أن تتبع سياسة جديدة تحافظ من خلالها على أصولها النفطية أما بالنسبة لجيش التحرير الشعبي فقد اعترف بدوره بأهمية إقامة علاقات صداقة مع الصين نظراً لدورها في مجلس الامن وقدرتها على التأثير في القرارات التي يتخذها باستخدام حق النقض خاصة خلال الفترة التي عد فيها مجلس الامن جنوب السودان من الدول الإرهابية في عام 2011م قامت الين بإمداد جنوب السودان بالأسلحة وفي نفس الوقت قامت بالاشتراك مع الاتحاد الافريقي ومجلس الامن بالتأكيد على ضرورة التزام الطرفين بالسلام وهذا ما أكدته البعثة الصينية التي أعلنت بأنها جاهزة لبذل جهود السلام مقابل حل ازمة النفط في المنطقة[11]. حيث أثرت من خلال استثماراتها الاقتصادية ومساهمتها في تطوير البنية التحتية وتجارتها، فحصلت على عقود تطوير رأس المال وبدأت بتقديم المساعدات لبناء البنى التحتية والمشافي في ظل رغبة جيش التحرير الشعبي باتباع سياسة المشاركة البناءة مع الصين لجذب الاستثمار مقدراً السرعة التي تعمل بها الصين، ولكن غالبية المساعدات التي قدمتها الصين كانت تهدف إلى الوصول إلى النفط فتركزت في المناطق الغنية بالنفط كمنطقة الوحدة فأقامت الصين عقود فيما يخص البترول وإنشاء محطات وانابيب للنفط، بالإضافة إلى الدعم العسكري.

وبالتالي فإن موقف الين من الجنوب ساهم في اندلاع الصراع من جديد بين مؤيدين لتدخل الصين ومعارضين له فكانت حجة المعارضين بأن الصين تتدخل لمصالحها في الجنوب وليس بهدف حفظ السلام فيه فهي ستغير موقفها متى تهددت مصالحها بالحصول على النفط من المنطقة فلو أن هدفها حفظ الامن والسلام لما قامت ببناء مصانع

[11] **MEBRATU, TEWODROS (2015), Causes, Consequences And Roles Of External Actors In The Current South Sudan Conflict, College Of Social Science Center For African And Oriental Studies, Addis Ababa, Ethiopia, p77-78.**

للأسلحة خارج الخرطوم بحجة تطهير المناطق الغنية بالنفط من أجل التنقيب عنه وانتاجه كذلك قيامها بتوريد أسلحة خفيفة وثقيلة إلى السودان خلال الفترة الممتدة بين 1997-2010م.

ثم بعد الصراع الذي اندلع بعد استقلال جنوب السودان شارك وزير الخارجية الصيني وانغ لي في مفاوضات السلام عام 2014م التي هدفت إلى وقف إطلاق النار في اديس ابابا حيث أن الازمة اخذت تؤثر سلباً على مصالحها في جنوب السودان[12].

فنجد بأن الصين حاولت مثل بقية الدول الخارجية استغلال النفط بغض النظر عن المشاكل البيئية الناتجة عن استخراج النفط ونقله الذي لم يكن يتم وفقاً للمعايير الدولية في ظل الحرب السودانية القائمة على النفط اساساً، كذلك طهرت الصين بعنف المناطق الغنية بالنفط المتنازع عليها فخلال حرب الشمال والجنوب قامت بدعم الحكومة السودانية التي هدفت إلى استغلال النفط في جنوب السودان باستخدام القوة، وقامت الصين بنشر مجموعاتها في حقول النفط حتى سادت مقولة إذا ذهبت إلى حقول النفط فستجد الصين، فعملية تنقيب الصين على النفط في جنوب السودان فاقمت الصراع في المنطقة (حيثما يوجد النفط يتم تشريد الناس وقتلهم).

أما **إسرائيل** فقد استغلت انفصال جنوب السودان عن السودان عام2011م لتطبق سياستها تجاه المنطقة وتعزيز الانقسامات بين الشمال والجنوب لتبدأ مرحلة جديدة من التعاون مع الجنوب لتضرب الامن القومي في السودان وهذا ما فعلته عندما استهدفت مصنع اليرموك للسلاح عام2012م تذرعت إسرائيل حينها بأن الحكومة السودانية تقدم الدعم لغزة وكذلك زعم الإسرائيليون أن الرئيس البشير اعطى الإذن لإيران لتقوم بإنشاء قواعد عسكرية لها في السودان وهذا يشكل خطر كبير على إسرائيل ومن هنا بدأت حملة إعلامية وسياسية إسرائيلية ضد البشير بدعم امريكي

كذلك لعبت **دول الجوار الافريقية** دوراً هاماً في الحرب في جنوب السودان حيث كانت مصالح هذه الدول هي المحرك الرئيسي لتدخلاتها في المنطقة ومواقفها من الحرب في السودان ومن قضية انفصال الجنوب، فنجد أنه في كل مرحلة من مراحل الصراع الدولي على جنوب السودان، لعبت دولة ما من دول الجوار السوداني دوراً هاماً فيه، فشكلت بوابة لتدخل القوى الخارجية في جنوب السودان، حيث أن القوى الخارجية احتاجت إلى وسيط في تدخلها على اعتبار أن جنوب السودان لا يمكن الوصول اليه إلا من خلال الدول الافريقية كونه دولة مغلقة.

ثانياً: الأثر السياسي للصراع على جنوب السودان في المنطقة:

مما لا شك فيه ان الصراع الدائر على النفط في جنوب السودان من قبل القوى الخارجية كان هدفه خلق تداعيات في المنطقة تساعد الأطراف المشاركة في الصراع على تحقيق أهدافها، خاصة أن وجود النفط يعتبر ببساطة أحد العوامل التي تضاعف العنف في أي صراع.

أدى الصراع الدولي على النفط في جنوب السودان إلى خلق حالة من الفوضى الدائمة على الصعيد السياسي الوطني، مما أدى إلى القضاء على أي محاولة تهدف إلى بناء نظام سياسي موحد في المنطقة وفق المعايير الدولية والافريقية، وهذا ما كان أهم العوامل المساعدة على تحقيق الأطماع الخارجية التي لا سبيل إلى تحقيقها الا بالصراع وخلق الفوضى والاضطراب السياسي، والذي تحقق في جنوب السودان رغم محاولات تدخل منظمات عديدة لإصلاح الأمور كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

[12] MEBRATU, TEWODROS (2015), Causes, Consequences And Roles Of External Actors In The Current South Sudan Conflict, College Of Social Science Center For African And Oriental Studies, Addis Ababa, Ethiopia, p77.

وتجسدت الاثار السياسية للصراع الدولي على النفط في جنوب السودان في عدة أمور وهي:

1. غياب الاستقرار السياسي في البلاد والذي تمثل في البداية بقيام الرئيس كير دائماً بتولية الموالين له وعزل المعارضين بصورة مبالغ فيها أدت إلى كثرة التغييرات الحكومية في ظروف وأوقات غير ملائمين ابداً، مما جعل أصحاب المناصب ينصرفون إلى محاولة ارضائه بدل من الاهتمام بشؤون البلاد في مرحلة ما بعد الانفصال باعتبارها مرحلة مهمة جداً تؤثر على مستقبل جنوب السودان بأكمله.

بالإضافة إلى قيام الرئيس كير بانتهاز الصراع القائم للقيام بتمديد ولايته التي كان من المقرر أن تنتهي عام 2015م ليمددها إلى2017م، وبالتالي نجد أن هذا يؤثر بشكل كبير على الانتخابات من خلال تأجيلها.

2. مواصلة الحروب الاهلية في جنوب السودان واستمرار الصراع فيها على الرغم من توقيع اتفاقية السلام في آب عام 2015م، هذه الاتفاقية التي تعثر تنفيذها بل على العكس تم تقسيم شعب جنوب السودان أكثر من أي وقت مضى، وظهرت لاحقاً اتجاهات وطنية وسياسية تهدف الى تحقيق مصالحها مما أدى إلى تفاقم حالة التظلم والانتقام في مجتمع متفجر بالأساس، فتعززت ظاهرة الانتماء إلى الاثنيات بدل الانتماء الوطني والتي يزداد الانتماء اليها كلما قلت الثقة بالحكومة، وزادت الخلافات بين الاثنيات وتفاقمت ردات الفعل في كثير من المناطق مما أدى إلى الحد من مرونة المجتمع وقدرته على التلاعب السياسي وعلى التأثير في اعمال العنف.

3. غياب القانون وعدم التوصل إلى وضع هياكل لصنع القرارات الرسمية في البلاد، حيث كان قانون العنف والدفاع عن النفس هو القانون السياسي الداخلي السائد والمعمول به ويمكن ملامسة ذلك من خلال:

- تشجيع الاسر وخاصة المهمشة اجتماعياً للعنف ومطالبات النساء والشباب للفرص التي تمكنهم من الدفاع عن النفس فنجد في استطلاع جرى عام 2015م، أن12% ممن شملهم الاستطلاع يرون أن العنف هو الحل الأمثل لرد أي عداء أو لفض أي نزاع ونجد أن هذه النسبة ارتفعت إلى 17% عام2016م. [13]
- إن المحاكمات القضائية والمعتقلون السياسيون أحد أهم وجوه غياب القانون في جنوب السودان، وعلى سبيل المثال[14]: في 2013/12/15م، تم اعتقال واحتجاز ضباط عسكريين واحد عشرة شخصية سياسية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي كانت قد رتبت انقلاباً فاشلاً وعلى خلاف الاحكام الدستورية تم احتجازهم مدة طويلة جداً ولم يتم تقديمهم للمحاكمة إلا في 11/آذار/2014م، وقامت الحكومة بتبرير مدة التحقيق الطويلة نظراً لتعقيد القضية، وهنا تدخلت كينيا وقامت بالإفراج عن 7 من أصل 11 معتقلاً أخرجهم الرئيس اوهورو كينياتا من البلاد وهو أمر غير مسبوق وغير اعتيادي، وكان يعد تقويضاً لسلطة جنوب السودان في قيامه بإجراءاته القضائية.

في11/آذار/ 2014م، تم إطلاق سراح المعتقلين الأربعة المتبقين وهم: الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم، وزير الأمن الوطني السابق في مكتب الرئيس أوي دينغ أجاك، وماجيك دوجوت نائب وزير الدفاع السابق، والسفير حزقيال لول تحت انتشار أمني كثيف.

[13] **South Sudan Conflict Analys Brief Trends in Conflict Drivers, Triggers and Unifers (2016), p2. https://www.sfcg.org/south-sudan**

[14] **MEBRATU, TEWODROS (2015), Causes, Consequences And Roles Of External Actors In The Current South Sudan Conflict, College Of Social Science Center For African And Oriental Studies, Addis Ababa.**

4. فقدان الحكومة سيطرتها عل العديد من المناطق في جنوب السودان أهمها العاصمة جوبا، وانعدام الامن في مناطق مختلفة وخاصةً أعالي النيل، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انصراف الحكومة المركزية عن مهامها وانحسار يدها عن كثير من المناطق، سواء كان بسبب سيطرة المعارضة عليها أو لضعف الحكومة نفسها وغياب خدماتها عن كثير من المناطق.

5. غياب التنافسية السياسية والديمقراطية نتيجة للحركات المسلحة التي قضت على محاولات تشكيل الأحزاب السياسية، والتي تأتي أهميتها من كونها عناصر فعالة في دعم الديمقراطية كونها تعبر عن وجهات نظر وآراء مختلفة في المجتمع.

6. التأثير على المصالحات الوطنية من خلال:

وضع الدستور بشكل بطيء وتقويض العملية الديمقراطية بسبب غياب المؤسسات السياسية، انضمام العديد من أعضاء الهية التشريعية إلى المتمردين مما أدى إلى عدم وجود ممثلين لهم في الدوائر الانتخابية وتفاقم الخلافات بين الأطراف المعنية.

7. انتهاك حقوق الانسان والديمقراطية والحريات الأساسية:

بما أن الدول وفق القانون الدولي مسؤولة عن حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية في الحرب والسلم، فهذا ألزم جنوب السودان باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة بأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، ولكنه لم يوقع أي معاهدة أو اتفاقية دولية أو إقليمية بهذا الشأن.

والقانون الدولي يربط بين الدولة والجماعات المسلحة فيما يخص احترام حقوق الانسان وعدم انتهاكها في أوقات الحرب بالقيام بالأعمال اللاإنسانية، كالقتل والتشويه والتعذيب والخطف وتجنيد الأطفال للقيام بالأعمال العدائية، ولكن ما حدث في جنوب السودان بالإضافة الى قانون الطوارئ الذي طبق في ولاية جونقلي والوحدة واعالي النيل، لا يدل على التزام جنوب السودان بهذه القضايا وتطبيقها.

ثالثاً : الأثر الاقتصادي للصراع على جنوب السودان في المنطقة:

نشأت دولة جنوب السودان وسط أمل كبير صوت فيه مواطنو الدولة بصوت واحد لدعم استقلال هذا البلد الذي يتباهى بثروة طبيعية هائلة، والتي كانت من المتوقع أنها إلى جانب المساعدات الإنمائية التي تلقاها جنوب السودان أن تنقله إلى مرحلة الاعتماد على الذات على أساس ايراداته النفطية باعتبار أن جنوب السودان لديه ثالث أكبر احتياطي للنفط في أفريقيا[15]، ولكن بدلاً من ذلك دخل جنوب السودان في حالة عزلة دولية وانهيار اقتصادي، ويعود ذلك إلى الصراع الموجود في المنطقة والذي أثر من خلال:

1. قيام النخب المختلفة بإضاعة الفرص الحقيقية لبناء دولة وظيفية وذهاب مساعيها للسيطرة على كل قطاعات الاقتصاد في البلاد، ومن هنا بدأ التوزيع لتدفقات الأموال يصب في جهات غير مشروعة وخاصة فيما يتعلق بتمويل قطاع الأسلحة، فكانت الحرب والنزاع المستمر هما فرصة كل طرف ليحقق مساعيه الاقتصادية والسياسية في البلاد تحت شعار المصلحة الشخصية.

[15] **Kiranda, Yusuf. Kamp, Mathias. Mugisha, Michael, and Ojok, Donnas (2016), Conflict and State Formation in South Sudan: The Logic of Oil Revenues in Influencing the Dynamics of Elite Bargains, journal on perspective of African democracy and development, vol 1, issue 1, P5.**

2. عدم تنفيذ مشروع قانون ادارة عائدات البترول، الذي كان من المفترض أن يخصص عادات النفط في تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية، بل على العكس تم إساءة إدارة هذا القطاع الذي أصبح مبهماً للغاية، حيث أن غياب التنمية خارج القطاع النفطي أدى إلى جعل جنوب السودان من أفقر دول العالم.

3. سيطرة القطاع العسكري على أكبر قدر من ميزانية الدولة، نظراً لحالة الحرب والصراع المستمرين، حيث يعد الإنفاق العسكري لجنوب السودان هو الأعلى في المنطقة، فبحسب بيانات البنك الدولي، عام2014م شكل الانفاق العسكري 8.6% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبته 10.6% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م[16].

4. انخفاض الاستثمارات الأجنبية الى الحد الأدنى نتيجة الازمة المالية التي يعانيها الجنوب، والتي نتجت عن انخفاض عائدات النفط نتيجة مهاجمة البنية التحتية لإنتاج النفط لوقف انتاجه وذلك عندما امتد الصراع إلى الولايات الغنية بالنفط.

5. الفساد المسيطر على نظام المشتريات واستغلال القطاع المالي في جنوب السودان من قبل مختلف الأطراف لغسل الأموال، فاتهم الرئيس كير 75 وزير بسرقة 4مليار دولار من أموال الدولة وطلب إعادة الأموال، ولكن وفقاً للتقارير لم يتم استعادة سوى 1.5% فقط من المبلغ، كذلك تلقت لجنة مكافحة الفساد 64% فقط من ميزانيتها المخصصة بينما تلقت دائرة التدقيق الوطني 17% فقط بالإضافة الى أن المناطق الريفية لا يذهب اليها سوى من 10–20% من إيرادات البلاد[17].

وبالتالي نجد أن تعطل إنتاج النفط بسبب العنف كان له أكبر تأثير اقتصادي، حيث أن 98٪ من دخل الحكومة ينبع من صناعة النفط.

• ويمكننا ملاحظة تراجع اجمالي الدخل القومي وفقاً لتعادل القوى الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) ونصيب الفرد المنخفض منه نتيجة تفجر الصراعات عام 2013–2014م، والتي لم تسمح بتحقيق منفعة اقتصادية من الجدول 1:

الجدول رقم(1):

السنة	دخل قومي	نصيب الفرد
2013	$20،923،367،531.5	$1،870
2014	$21،244،880،013	$1،840
2015	$21،742،610،770.94	$1،830
2016	$17،584،121،064.4	$1،440

www.albankaldawlicom.org

• كما أثر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدلات منخفضة جداً عقب الانفصال مع السودان، وشهد فترة ازهار نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بدأت تتدفق على جنوب السودان والتي بلغت 793000000 دولار عام 2013م، ولكن مع تصعد الاحداث في جنوب السودان وصعوبة استمرار الاستثمار فيه نتيجة الأوضاع الأمنية

[16] www.albankaldawlicom.org

[17] **The Sentry with its supporting partners C4ADS and Not on Our Watch (NOOW) (2015), The Nexus of Corruptionand Conflict in South Sudan, p4-5.**

المتردية انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 1035825 دولار عام 2014م، ثم انخفض بشكل كبير ليصل إلى 150000دولار عام 2015م، وارتفع لاحقاً ليصل إلى 17000000 دولار عام 2016م[18]، ولكن لم يكن لهذا الارتفاع أثر على النمو الاقتصادي في جنوب السودان بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض معدل التبادل التجاري والتضخم الهائل حينها، وكان لكل هذا اثر كبير على معدل النمو الاقتصادي في جنوب السودان

الجدول رقم(2)

السنة	الناتج المحلي القيمة بالدولار الامريكي	نمو الناتج
2011	17،273،335،563.7	
2012	11،266،779،661	%52.4-
2013	14،940،338،983.1	%29.3
2014	15،099،661،016.9	%2.9
2015	10،906،867،789.9	%0.2-
2016	2،904،114،903.2	%13.8-

ونلاحظ من خلال الجدول 2 الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً: الجدول رقم(2):

www.albankaldawlicom.org

•أثر على تجارة جنوب السودان مع بقية الدول نتيجة عدم الاستقرار، فكان أن زادت الواردات بشكل كبير على صادرات البلد وأدى ذلك إلى عجز دائم في الميزان التجاري لجنوب السودان، فلم تتمكن الدولة من الاستفادة من التجارة الخارجية في تحسين اوضاعها الاقتصادية والجدول رقم 3 يوضح لنا أثر الصراع على النفط على حجم صادرات وواردات السلع والخدمات (من اجمالي الناتج المحلي) في جنوب السودان:

الجدول رقم (3):

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات	%71.1	%9.3	%28	%34	%21	%54.9
واردات	%29.8	%34.1	%29	%31.6	%28	%61.7

www.albankaldawlicom.org

- كما أن العنف جعل **زراعة الكفاف** مستحيلة أو أصعب بكثير بالنسبة لأعداد كبيرة من السكان، مما أدى إلى المجاعة، وعلاوة على ذلك، فقد تعطلت الأنشطة التجارية اليومية في جنوب السودان، وعاد الآلاف من العمال الأجانب من البلدان المجاورة إلى ديارهم، كمغادرة عدة آلاف من الأوغنديين العاملين في قطاع البناء والخدمات في جنوب السودان.
- كل هذا أدى الى **تضخم** هائل في المنطقة (معامل انكماش اجمالي لناتج المحلي) يمكن تتبعه من الجدول 4:

[18] www.albankaldawlicom.org

الجدول رقم(4):

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	-	%35.3	%2.5	%-1.8	%0.3	%273.4

www.albankaldawlicom.org

نلاحظ ارتفاع هائل في معدل التضخم عام 2016م وهذا يعود إلى اندلاع معارك في جوبا بين قوات سلفاكير وقوات مشار وامتدت لتصل مناطق مختلفة من جنوب السودان، رافقها ارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في انتاج النفط في جنوب السودان، فضلا عن الانخفاض في أسعار النفط العالمية عام 2016م.

- إن الصراع له تأثير ذي شقين على المالية العامة في جنوب السودان، من ناحية **الإنفاق**، سيزيد الصراع من الإنفاق على الدفاع والأمن بالنسبة لسيناريو السلام من المحتمل أن تكون هناك تكاليف تتعلق بالاحتياجات الإنسانية وإعادة بناء البنية التحتية في مرحلة ما بعد الصراع، يمكننا من الجدول 5 ملاحظة نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم(5):

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانفاق العسكري	%6.1	%8.8	%6.6	%8.6	%10.6	%4.6

www.albankaldawlicom.org

(وهذا الأخير يعكس كلا من الزيادة في الإنفاق العسكري والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي)

وبالتالي إن للصراع تداعيات خطيرة على قاعدة إيرادات جنوب السودان، ويرجع ذلك إلى اعتماد البلاد الكبير على عائدات النفط، والتي ستتأثر بالاضطرابات في إنتاج النفط، وبالتقلبات في أسعار النفط العالمية كالانخفاض في سعر النفط عام 2012م، وستؤدي الصدمات إلى جانب الضغوط على النفقات الناجمة عن متطلبات الدفاع، إلى تقييد تخصيص الموارد لقطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وكلها ضرورية لتلبية احتياجات التنمية البشرية، سواء بشكل مباشر أو من خلال تأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تأثرت الافاق الاقتصادية الكلية من خلال تراجع أسعار النفط وانحسار إنتاجه، وارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وتراجع احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة، وتسببت أيضاً الزيادة الهائلة في أسعار الأسواق في تراجع حاد في دخول الأسر المعيشية وفرص كسب العيش، حتى في المجتمعات المحلية التي لم تتضرر بشكل مباشر من الصراع.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. الصراع الدولي على جنوب السودان ارتبط بشكل رئيسي باكتشاف النفط السوداني، وتفاقم بين القوى الخارجية في محاولات مستمرة منها للمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بالنفط في جنوب السودان، سواء عن طريق التدخلات العسكرية المباشرة أو توجيه الدعم السياسي والعسكري لاحد الأطراف الداخلية المتصارعة، أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركزت حول النفط.

2. الصراع الدولي على جنوب السودان أدى إلى التوصل لمرحلة جديدة من الصراع الداخلي في جنوب السودان بعد انفصاله، فالانقسامات السياسية والتحالفات ومحاولات الانقلاب، واتفاقيات السلام التي لم تطبق في جنوب السودان بين الرئيس سيلفا كير ونائبه مشار وتدخلات الأمم المتحدة لوقف الحرب الاهلية في المنطقة أكبر دليل على ذلك.

3. من نتائج الصراع الدولي على جنوب السودان هو الوضع الاقتصادي المتردي، وعدم قدرة البلد على الاستفادة من ثرواته الطبيعية في تحقيق تنمية اقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى المستوى المفترض أن تصل اليه في بلد يملك مثل هذه الثروات.

التوصيات:

1. على المجتمع الدولي والفاعليين الإقليميين اتباع سياسة استراتيجية لتقليل الحوافز والموارد التي تمول وتؤجج الصراع وانشاء تسوية سياسية من خلال برامج التماسك الاجتماعي واشراك الشباب في مثل هذه البرامج، وإصلاح الخدمة المدنية في حال غياب برامج بناء الامة، وحماية حقوق المواطنين وبناء نظام العدالة الذي يشجع المواطنين على البحث عن الطرق القانونية للرد بدلاً من الانتقام، ووضع نظام فدرالي يأخذ بالاعتبار الاختلافات الدينية والاثنية والعرقية، والثقافية.

2. اتساق السياسيات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية حيث أن اضطرابها اهم أسباب بروز الازمات الاقتصادية التي لا حل للخروج منها الا بسياسات اقتصادية متناسقة.

3. ترشيد الانفاق الحكومي والقيام بإصلاحات مالية وخلق القوى العاملة الفعالة التي تتمتع بالكفاءة والمهارة والقادرة بالنهوض بالعمل في جنوب السودان الذي سيحتاج إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وفعال، بالإضافة إلى إقامة برنامج كبير للاستثمار في البنية التحتية والخدمات ذات الصلة على اعتبار أن البنية التحتية في المنطقة أحد اهم العقبات التي تقف أمام تحقيق نمو اقتصادي قوي.

4. تحقيق تكامل بين السياسة والاقتصاد في جنوب السودان من خلال انشاء مؤسسات سليمة ومنظمة تعمل على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة طويلة الأجل.

المراجع:

1. اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، التاسع من يناير2005م، نيروبي، كينيا.

2. الشب، امير، (2012)، انفصال جنوب السودان الجذور والتداعيات والتطورات، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية.

3. المجموعة الدولية، (2013)، مركز العلاقات الدولية، الخرطوم، السودان اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

4. ايمان، حدادي(2015)، إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الافريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

5. شافعي، بدر حسن(2009)، السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية، العدد175، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

6. عبد الرحمن، حمدي(2011)، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد183، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

7. عودة، إبراهيم(2014)، الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

8. موسى، عبده، (2013)، العلاقات السودانية الامريكية على مفترق طرق، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

9. Kiranda, Yusuf. Kamp, Mathias. Mugisha, Michael, and Ojok, Donnas (2016), Conflict and State Formation in South Sudan: The Logic of Oil Revenues in Influencing the Dynamics of Elite Bargains, journal on perspective of African democracy and development.

10. MEBRATU, TEWODROS (2015), Causes, Consequences And Roles Of External Actors In The Current South Sudan Conflict, College Of Social Science Center For African And Oriental Studies, Addis Ababa, Ethiopia.

11. South Sudan Conflict Analys Brief Trends in Conflict Drivers, Triggers and Unifers (2016) , Search for Common Ground.

12. Sudan: Race and Religion in Civil War(2013), Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs.

13. The Sentry with its supporting partners C4ADS and Not on Our Watch (NOOW) (2015), The Nexus of Corruption and Conflict in South Sudan.

14. موقع البنك الدولي

www.albankaldawli.org

15. موقع مكتب جنوب السودان

https://www.sfcg.org/south-sudan

16. موقع مركز العلاقات الدولية

www.grcsudan.org/international-issues

17. موقع مركز بيركلي للدين والسلام والشؤون العالمية

http://berkleycenter.georgetown.edu/resources/classroom